الأمم المتحدة

UN LIBRARY
APR 29 1988
UN/SA COLLECTION

A S

Distr.
GENERAL

A/43/338
S/19844
27 April 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والاربعون
البند ٦٣ من القائمة الاولية*
الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)

مجلس الامن
السنة الثالثة والاربعون

رسالة مؤرخة في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٨ وموجهة إلى
الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة
الدائمة لجمهورية إيران الاسلامية لدى الامم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أوجه انتباهكم إلى ما يلي .

إن السياسة العراقية المتمثلة في الإمعان في الاستعمال الإجرامي للاسلحة الكيميائية هي مسألة ثابتة على الصعيد الدولي ، وتأكدت بصورة مستقلة مرات عديدة خلال السنوات السبع الاخيرة . وإن المأساة التي وقعت في حلبجة ، حيث ارتكب العراق جريمة إبادة الاجناس ضد سكانه الاكراد وقتل ٠٠٠ ٥ من المدنيين الابرياء ، كانت آخر مظاهر هذه السياسة وأكثرها وحشية . واستمرار النظام العراقي في استعمال الاسلحة الكيميائية منذ أن ارتكب جريمة إبادة الاجناس في حلبجة ، يبرهن مرة أخرى على أنه في غياب تدابير دولية مانعة فعالة فإن العراق مُصمم على مواصلة وتوسيع لجوئه الإجرامي إلى الحرب الكيميائية ضد الاهداف العسكرية والمدنية على السواء .

ومما يبعث على الشعور بالخذلان البالغ ملاحظة أنه تحت هذه الظروف ، فإن تقرير بعثة الاخصائي الوارد في الوثيقة S/19823 - الذي تأخر دون مبرر بل وبشكل تحايلي - فشل في الاضطلاع بالمهمة التي طُلب إيفاده من أجلها . وبينما يلاحظ الامين العام في تقديمه للتقرير أن "استخدام هذه الاسلحة ربما يكون قد تضاعف" فإن التقرير فشل في معالجة الجريمة بنبرة واضحة لا لبس فيها . وفضلا عن ذلك توقع المجتمع الدولي

* A/43/50 .

أن يستقصي الأمين العام ويحدد المسؤولية عن العمليات الأخيرة هذه التي لجأ فيها العراق إلى الحرب الكيميائية . والحقيقة التي برهن التقرير عليها من جديد ، والمتمثلة في أن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت بالفعل ، لا تحتاج إلى تحقيق خاص تجريه الأمم المتحدة نظرا لأن الضحايا ظهروا في النشرات الاخبارية للاذاعات الدولية . ويتضح من التقرير أن الفريق ، الذي للمرة الأولى لم يتألف إلا من طبيب وموظف سياسي ، لم تتوفر لديه الخبرة العلمية والعملية لتحديد مصدر المسؤولية . وهذا الانحراف عن الممارسة السابقة للأمم المتحدة لا يمكن تبريره خاصة متى كان مدى الجريمة وحجم المعاناة أكبر بكثير وأشد قسوة من الحالات السابقة التي أوفدت فيها إلى المنطقة فرق كاملة . وقد ذكّر وزير خارجية جمهورية إيران الاسلامية الأمين العام في رسالته المؤرخة في ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٨ (S/19741) ، والتي رفض فيها رفضا قاطعا الإدعاء العراقي الذي لا يقوم على أساس باستعمال إيران للأسلحة الكيميائية ، بضرورة إيفاد فريق كامل قادر على تحديد المسؤولية عن الجريمة .

وعلاوة على ذلك ، وكما يظهر من بيان المتحدث الرسمي باسم الأمين العام ، المؤرخ في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٨ ، فإن الأمين العام مقتنع بأن العراق هو الذي لجأ في الحقيقة إلى الحرب الكيميائية :

> للأسف هناك دلائل كبيرة وخطيرة للغاية ، في نطاق الأملاك العامة على أن القوات العراقية قد استعملت الأسلحة الكيميائية مرة أخرى في الأيام القليلة الماضية مما تسبب في حدوث عدد كبير من الإصابات بما في ذلك المدنيين في كل من إيران والعراق .

ومما يدعو إلى الأسف الشديد أن الأمين العام قرر عند إحالته لتقرير الفريق اهمال هذا البيان الواضح المتعلق بمسألة المسؤولية والذي صدر باسمه ، حتى قبل إيفاد الفريق .

وعلاوة على ذلك ، وعلى الرغم من الطلبات المتكررة من جانب جمهورية إيران الاسلامية لم يقم الفريق بزيارة حلبجة حيث وقع أ ، وأوسع استعمال للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين . بل إن هذا التقاعس أدىّ إلى الريبة في بواعثه ، نظرا إلى أن العراق اتهم إيران باستعمال الأسلحة الكيميائية فقط في حلبجة في رسالته الوحيدة عن موضوع الأسلحة الكيميائية (S/19730) والتي سرعان ما أصبحت المبرر الذي قرر الأمين العام على أساسه إيفاد الفريق إلى بغداد .

ورغم عيوب التقرير ، فإنه يوضح أن النظام العراقي ماضٍ في استعمال الاسلحة الكيميائية بالفعل حتى ضد المدنيين ، وان الاستعمال الواسع للأسلحة الكيميائية ، الذي يتزايد باستمرار هو الآن مسألة ينظر فيها مجلس الامن بصورة رسمية . كما أن تراخي مجلس الامن في الماضي والاعتبارات السياسية التي ليست ذات موضوع ، الواضحة في التقرير ، أعطى مجرمي الحرب العراقيين الجراة على أن يؤكدوا رسميا سياستهم باللجوء إلى التكتيك الحربي غير المشروع هذا وأن يهددوا باستعمال الاسلحة الكيميائية على نطاق أوسع . ويعتبر تصريح مسؤول بالبعثة العراقية لدى الامم المتحدة في مقال نُشر في عدد ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٨ في صحيفة كريستيان ساينس مونيتور وجاء فيه "نحن بالتأكيد لا ننكره [استعمال الاسلحة الكيميائية]" أوضح تصوير لهذا الفشل المحزن للأمم المتحدة وبصفة خاصة لمجلس الامن في الاضطلاع بالتزاماتهما الواردة في الميثاق .

لقد تأخر الوقت كثيرا ، مع ما في ذلك من نتائج لا تُغتفر ، كي يتخذ مجلس الامن تدابير فعالة لإجبار مجرمي الحرب في بغداد على احترام قواعد الحرب المعترف بها دوليا . ومن واجب مجلس الامن إدانة العراق لمواصلته وتماديه في استعمال الاسلحة الكيميائية وبصفة خاصة جريمة إبادة الاجناس في حلبجة وفرض حظر على تصدير المواد والتكنولوجيا اللازمة لانتاج الاسلحة الكيميائية إلى العراق . وينبغي أن يُكلِّف الامين العام فريق دائم في طهران وبغداد للتحقيق في مدى استعمال الاسلحة الكيميائية في المستقبل والمسؤولية عنها . وبغير ذلك فإن المجتمع الدولي سيشهد مزيدا من الاضمحلال لسلطة بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ بالإضافة إلى القواعد الاخرى للقانون الإنساني الدولي .

وسيكون من دواعي تقديري الكبير أن تُعمم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٦٣ من القائمة الاولية ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) محمد جعفر محلاتي

السفير

الممثل الدائم بالنيابة

- - - - -